الشرق الأوسط
ASHARQ AL AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاحد ٠٢ صفر ١٤٢٦ هـ ١٣ مارس ٢٠٠٥ العدد ٩٦٠٢

ولي العهد الأمير عبد الله يرعى الأحد المقبل ندوة «الوقف والقضاء»

تناقِش مجالات الوقف وفق أسس الشريعة الإسلامية

الأمير عبد الله بن عبد العزيز

الرياض: شاكر أبو طالب

يفتتح الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، الأحد المقبل، الندوة العلمية التي تنظمها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تحت عنوان «الوقف والقضاء»، والتي تستمر لمدة ٣ أيام.

وذكر وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، رئيس مجلس الأوقاف الأعلى الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ أن رعاية ولي العهد امتداد للاهتمام الدائم، والعناية المستمرة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز لجميع الأعمال والبرامج التي تخدم العمل الإسلامي عامة، والأوقاف خاصة. وأضاف آل الشيخ أن هذه الندوة تهتم بشؤون الوقف في الشريعة الإسلامية، لأن فيها إحياء لسنة من سنن الإسلام، كما تأتي تبياناً لمكانة الوقف في القضاء، وتعاوناً بين الجهات ذات العلاقة بمسؤولية المحافظة على الوقف، وتنميته بما يتمم عمل الآخر، ويكمله، لا سيما بين وزارة الشؤون الإسلامية ـ بوصفها نائباً عن ولي الأمر في النظارة على الوقف ـ وبين وزارة العدل، والمحاكم الشرعية بحكم مسؤوليتها الشرعية عن إثبات الوقف، لا سيما أن الندوة تناقش موضوعات متعددة، منها مجالات الوقف على ما يحتاجه الناس وفق أسس الشريعة الإسلامية، وخاصة في المجالات التنموية التي لمس عند المواطنين الرغبة في الوقف عليها، وتسعى وزارة الشؤون الإسلامية إلى توجيه الناس إلى ما فيه نفعهم وصلاحهم.

وأكد الوزير آل الشيخ أن هذه الندوة سبقتها ندوات شارك فيها عدد من العلماء والباحثين الذين أثروا ببحوثهم العلمية تلك الندوات، وستستمر وزارة الشؤون الإسلامية في هذا المسلك العلمي من أجل ترسيخ مفهوم الوقف وإبراز مكانته وتأصيله في حياة المسلمين والتعريف بواقع الوقف في تاريخ المسلمين وأثره في حياتهم وتوضيح مجالات الوقف ووظائفه العلمية والدعوية والاجتماعية والاقتصادية ودراسة بعض التجارب والإفادة منها، إضافة إلى توعية المجتمع بأهمية الأوقاف الخيرية وضرورة تنميتها والمحافظة عليها وتوكيد مكانة الوقف في نشر الدعوة إلى الله وتوجيه المجتمعات وحث الأفراد والمؤسسات على الإسهام في أوجه الوقف المختلفة.

ووصف آل الشيخ الوقف في الشريعة الإسلامية بأنه رافد مهم في سد حاجة المحتاجين من الناس، لأن حياة الناس تحتاج إلى كثير من المصادر والخدمات سواء منها ما يتصل بالعبادات، كبناء المساجد، وطباعة المصاحف، والكتب ونشر العلم والدعوة، أو فيما يتصل بحاجتهم الاجتماعية، كبناء المستشفيات والمدارس، وشق الطرق، وجلب السقاية، وحفر الآبار، وإيصال الماء، كما أن الدين الإسلامي حث على الوقف وفعل الخير بجميع أنواعه، ولذا فإن حاجة الأمة الإسلامية اليوم إلى توسيع مفهوم الوقف أصبحت ملحة بشكل كبير، وألا ينظر إلى مجالات الصرف ومجالات التنمية على أنها من واجبات الدولة فقط، فلم يكن هذا المفهوم في عهد الخلفاء الراشدين، بل شمل الوقف كل العناصر التي يحتاجها المجتمع.

وأوضح آل الشيخ «أن اهتمام السعودية بالوقف ليس جديداً، حيث كان الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود شغوفاً بجميع أعمال البر ومنها الوقف، ولذلك أجرى الأوقاف الكثيرة في مختلف مدن المملكة، شاملة لعناصر التنمية في المجتمع السعودي، كما كان الناس في السعودية يولون الوقف عناية كبيرة، سواء الوقف الخيري عامة، أو الوقف الأهلي خاصة. وجاء الاهتمام بالوقف في عهد خادم الحرمين الشريفين، مواكباً لعهد المؤسسات العاملة، وعهد التخصص في العمل؛ في كل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن، حيث قامت وزارة الشؤون الإسلامية بتجديد أنظمة الأوقاف، وعمل حملات متعددة لتجديد أصول الأوقاف في جميع مناطق المملكة، كما قامت بحث الواقفين على الوقف في جميع المجالات».

وأكد الوزير آل الشيخ أن «الوزارة لا ترغب في أخذ الوقف من أصحابه، بل من أراد أن يشرف على وقفه فنحن نعينه، ونساعده على تجديده وتنظيمه، ويبقى في يد أصحابه إعانة على الخير».
وسيشارك في ندوة «الوقف والقضاء» نخبة من الباحثين المتخصصين، من قضاة وأساتذة جامعات وأكاديميين وبعض المسؤولين المعنيين، وتهدف الندوة إلى التعريف بواقع الوقف وعلاقته بالقضاء ودراسة أحكام تلك العلاقة وفق تأصيل علمي. وستناقش الندوة على مدار ثلاثة أيام خمسة محاور، أولها «توثيق الأوقاف وإجراءاته القضائية»، وستطرح فيه ثلاث أوراق: الورقة الأولى «الأصول الشرعية لإثبات الأوقاف» للدكتور سعد بن تركي الخثلان، والثانية «توثيق الأوقاف.. نظرة تاريخية» للدكتور عبد الله بن محمد الحجيلي. أما الورقة الثالثة بعنوان: «الأصول الإجرائية لإثبات الأوقاف» نظرة نقدية للشيخ عبد الله بن محمد الخنين.

أما المحور الثاني، فيحمل عنوان «الولاية على الأوقاف»، ويبحث في ثلاثة فروع، الأول عن «ولاية الدولة على الأوقاف، أصولها الشرعية وحدودها العملية» ويعرض فيه كل من الدكتور عبد الرحمن بن سليمان المطرودي، والدكتور عبد الله بن صالح الحديثي، والثاني بعنوان: «ولاية الناظر على الأوقاف الأهلية فقهاً ونظاماً» للشيخ محمد بن هديهد الرفاعي، والثالث بعنوان: «الإشراف القضائي على النظار» للشيخ هاني بن عبد الله الجبير، فيما سيكون المحور الثالث في «شروط الواقفين»، من خلال ثلاثة عناوين؛ الأول «منزلة شروط الواقفين» للشيخ سليمان بن عبد الله الماجد، والثاني «الشروط الملغاة وأحكام القضاء» للشيخ إبراهيم بن عبد الله الحسني، والثالث «المصارف المتعذرة أو المغتنية وسبل صرف غلال أوقافها» للدكتور سعود بن عبد الله الغديان.

بينما يناقش محور الندوة الرابع موضوع «إدارة أموال الأوقاف»، من خلال ثلاثة بحوث، الأول بعنوان «حفظ أموال الأوقاف» للدكتور محمد بن إبراهيم الموسى، والثاني بعنوان «صرف غلال الأوقاف» للدكتور ناصر بن إبراهيم المحيميد. أما البحث الثالث فسيحمل عنوان «استثمار أموال الأوقاف» للمهندس عبد العزيز بن عبد الله كامل. وستختتم الندوة العلمية نقاشاتها بمحور خامس وأخير بعنوان: «نقل الأوقاف وجمعها»، وفيه أيضاً ثلاثة فروع، أولها بعنوان «نقل الأوقاف ومناقلتها في الفقه وعمل المحاكم» للشيخ عبد الإله بن عبد العزيز آل فريان، والثاني بعنوان: «جمع الأوقاف وتفريقها» للدكتور محمد بن سعد المقرن. أما الثالث فبعنوان: «الوقف المشترك المعين ـ والمشاع» للدكتور عبد الرحمن بن معلا اللويحق.

ونظمت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ثلاث ندوات متخصصة قبل ذلك، الأولى في المدينة المنورة في ١٤٢٠هـ بعنوان: «المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية» تم خلالها مناقشة سبعة عشر بحثاً، وفي العام نفسه، نظمت الندوة الثانية في مكة المكرمة بعنوان: «مكانة

الوقف وأثره في الدعوة والتنمية»، ناقشت فيها ثمانية وعشرين بحثاً، أما الندوة الثالثة فنظمت في مدينة الرياض عام ١٤٢٣هـ، بعنوان: «الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته» حيث ناقشت سبعة عشر بحثاً.

من ناحية أخرى، سيتم عقد ندوتين مصغرتين على هامش ندوة «الوقف والقضاء»، يشارك في الأولى مسؤولو كل من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة العدل، وعدد من أساتذة الجامعات المعنيين بقضايا الوقف والقضاء، لمناقشة مسألة الولاية على الأوقاف بين الوزارة والمحاكم الشرعية، ويستعرض فيها كذلك الواقع وما يحف به من المشكلات، وتعرض الحلول.

فيما تختص الندوة المصغرة الثانية بالنظارة، ويشارك فيها بعض النظار ومسؤولو وزارتي الشؤون الإسلامية والعدل، وأساتذة الجامعات المعنيون، ومن لهم علاقة بالنظارة، لبحث موضوع «النظارة: المفهوم.. الأهمية وشروط الناظر».